الأمم المتحدة S/PV.7624

مجلس الأمن

السنة الحادية والسبعون

مؤقت

الجلسة **٧٦٢٤**

الأربعاء، ١٧ شباط/فبراير ٢٠١٦، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد راميريث كارينيو	(جمهورية فنزويلا البوليفارية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إيليتشوف
	إسبانيا	السيد أويارثون مارتشيسي
	أنغولا	السيد غاسبار مارتنس
	أوروغواي	السيد روسيللي
	أوكرانيا	السيد يليتشينكو
	السنغال	السيد سيك
	الصين	السيد شو جونغ شينغ
	فرنسا	السيد ستيلان
	ماليزيا	السيد إبراهيم
	مصر	السيد عوض
	المملكة المتحدة لبريطانيا لعظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ويلسون
	نيوزيلندا	السيد تاولا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بريسمان
	اليابان	السيد أوكامورا

جدول الأعمال

الحالة في غينيا – بيساو

تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا – بيساو وأنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو (S/2016/141)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في غينيا – بيساو

تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا – بيساو وأنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل بناء السلام في غينيا – بيساو (S/2016/141)

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي غينيا – بيساو وتيمور – ليشتي إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين الإعلاميتين التاليين: السيد ميغيل تروفوادا، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو، وسعادة السيد أنطونيو دي أغيار باتريوتا، رئيس تشكيلة غينيا – بيساو في لجنة بناء السلام، والممثل الدائم للبرازيل إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظرة في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن استرعى انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2016/141، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا – بيساو وأنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل بناء السلام في غينيا – بيساو.

أعطي الكلمة الآن للسيد تروفوادا.

السيد تروفوادا (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لي لكي أقدم إلى مجلس الأمن تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا – بيساو وأنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل بناء السلام في غينيا – بيساو.

منذ صدور التقرير، ما فتئت الحالة في غينيا – بيساو تتسم بالخلافات المستمرة داخل الطبقة السياسية. وكانت تلك الاختلافات جلية أثناء التصويت على برنامج الحكومة في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، حيث امتنع فيه عن التصويت ١٥ عضواً في الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا وحزب الرأس الأخضر، على الرغم من التعليمات الصادرة عن الحزب. ردا على ذلك، الحزب قرر الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا وحزب الرأس الأخضر طردهم وعين بدلا منهم أعضاء جديدين من الحزب في الجمعية الوطنية. تحقيقا لهذه الغاية، اجتمعت اللجنة الدائمة للجمعية الوطنية ي ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ وأعلنت إلغاء عضوية الأعضاء الـ ١٥.

اليوم، أنطلقت الخلافات السياسية من عقالها في حين كانت قاصرة على البرلمان، وأدت إلى حالة سياسية وقانونية معقدة حقا. التمس على التوالي رئيس الجمعية الوطنية، من جهة، و ٣ أعضاء من الـ ١٥ المطرودين من الجهة الأخرى من المحكمة الإقليمية في بيساو البت في قرار اللجنة الدائمة وإلغاء ولايات أعضاء البرلمان الآنفي الذكر بشكل منفصل. وفي ٨ شباط/فبراير، أصدرت المحكمة أمرا مؤقتاً تبطل بموجبه تعليق إلغاء الولاية، خلافا لقرارها الأصلي الذي أمرت فيه نفس هؤلاء الأعضاء بالامتثال لقرار اللجنة الدائمة للجمعية الوطنية.

في هذا السياق، بادر رئيس الجمهورية في ١ شباط/فبراير إلى الجمع بين مختلف أطراف النزاع بالسعي، من خلال الحوار، إلى التوصل إلى نتيجة بتوافق الآراء للخروج من المأزق السياسي الحالي في البرلمان. فقد قرر أن يدعو إلى اجتماعات تعقد في قصر الرئاسة يحضرها رئيس الجمعية الوطنية، وممثلو الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا وحزب الرأس الأخضر، وأعضاء الجمعية الـ ١٥ الذين أُلغيت ولاياتهم، وممثلو المجتمع المدني. وانعقد الاجتماع بحضور ممثلين عن مجموعة الشركاء الدوليين الخمسة لغينيا – بيساو: الاتحاد الأفريقي،

جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية. وتقاسم الرئيس المراسلات التي تلقاها بشأن الأزمة الحالية، بما في ذلك تلك التي طُلب فيها استخدام نفوذه القضائي لحل الأزمة. وعرض كل طرف موقفه وحججه السياسية والقانونية الأساسية.

في ٢ شباط/فبراير، دعا الرئيس إلى عقد اجتماع ثانٍ حيث أكدت فيه الأطراف مواقفها. فمن جهة، أصرت الجمعية الوطنية والحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا وحزب الرأس الأخضر بأن استبعاد الأعضاء تم بصورة قانونية؛ ومن الجهة الأخرى، أيد حزب التجديد الاجتماعي الأعضاء الـ ١٥ الذين أُلغيت ولاياتهم، واعتبر أن استبعادهم غير قانوني. وعقب الجولة الثانية من المناقشات، وفي ٤ شباط/فبراير بعث قائد الحزب الأفريقي رسالة إلى رئيس الجمهورية، يطلب إليه فيها تعديل شكل الاجتماعات وحاجج بأن الحوار ينبغي أن يجري فيما بين المؤسسات وليس فيما بين الأفراد.

نتيجة لذلك، لم يشارك في الاجتماعات اللاحقة لا الجمعية الوطنية ولا الحزب الأفريقي، بما في ذلك الاجتماع الذي انعقد في ١٠ شباط/فبراير، وتلك الاجتماعات جرت بحضور الرئيس السابق أولوسيغون أوباسانجو، المبعوث الخاص لرئيس جمهورية نيجيريا، ووزير شؤون الخارجية والتعاون في تيمور – ليشتي، السيد هيرناني كولهو الذي يتولى الرئاسة الدورية للمجموعة، مصحوبا بالسيد مورارده مورارغي، الأمين التنفيذي لتلك المنظمة، بالإضافة إلى ممثلين عن مجموعة الشركاء الدوليين الخمسة.

وفي غضون ذلك، ذهبت إلى السنغال وغينيا في الفترة من ٣ إلى ٨ شباط/فبراير لإجراء محادثات مع قادة هاتين الدولتين المجاورتين حول التطورات السياسية الأخيرة في غينيا – بيساو. خلال اجتماعنا، أعرب الرئيس ماكي سال، الرئيس بالنيابة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، عن قلقه إزاء المأزق السياسي الراهن، وأكد لي بأن الجماعة ستواصل دعم عملية الاستقرار في غينيا – بيساو. بيد أنه شدد على أهمية تلقي المنظمة دون الإقليمية المساعدة المالية اللازمة للإبقاء على البعثة العسكرية التابعة لبعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا – بيساو، إلى ما بعد ٣٠ حزيران/يونيه. كذلك تقاسم الرئيس ألفا كوندي، وهو أيضا وسيط للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لغينيا – بيساو، نفس المخاوف مع نظيره السنغالي.

كلما زاد الانقسام في مؤسسات الدولة والجهات الفاعلة السياسية الرئيسية، كلما زاد الوضع السياسي الراهن تعقيدا، مما يؤخر تنفيذ الإصلاحات الأساسية. بينما يسعى أصحاب المصلحة الوطنيون إلى حل الخلافات بينهم. في أعقاب وعلى جناح السرعة إيلاء كل الأهمية والأولوية اللازمتين للحوار الصريح والصادق، في امتثال صارم للدستور والقانون. فأي صيغة أخرى خارج هذه المعايير سوف لن تؤدي إلا إلى إدامة دائرة عدم الاستقرار السياسي التي طالما سادت البلاد.

وعلاوة على ذلك، إذا ما استمر هذا الجمود المؤسسي فإنه سيضر بفرص الشعب للتمتع بالخدمات الاجتماعية الأساسية مثل الرعاية الصحية والتعليم، وسيظل يدفع باستمرار ثمن نكث النخبة السياسية لديه بوعودها بمستقبل أفضل. أغتنم هذه الفرصة لأهنئ أبناء شعب غينيا – بيساو على الدور البناء الذي قاموا به خلال هذه الفترة الصعبة بتحليهم بضبط النفس وبروح مدنية رائعة.

لذلك أكرر ندائي للزعماء السياسيين بوضع المصلحة الوطنية قبل كل المصالح الفردية أو أي اعتبارات لمجموعة ما. فقد حان الوقت لهؤلاء القادة للتركيز على البحث عن حلول مستدامة بدلاً من كيلهم الاتهامات المتبادلة التي لا تفعل شيئا لتسوية الأزمة. أثبت المجتمع الدولي من جانبه مرارا وتكرارا تصميمه على مساعدة غينيا – بيساو في مواصلة السير في طريق التنمية والسلام. وأشجعه بالنيابة عن البلد على مواصلة أنشطته بطريقة أكثر تضافرا وتنسيقا.

إذا ما وافقت المؤسسات في الجمهورية وأصحاب المصلحة الرئيسيين على خريطة طريق أو ميثاق استقرار، فيمكن أن يمثل ذلك نقطة انطلاق لتهيئة ظروف تفضي إلى الاستقرار المؤسسي، على الأقل حتى نهاية الهيئة التشريعية الحالية. هذا شرط أساسي لتنفيذ برنامج تيرا رانكا للتنمية، الذي أيده الشركاء الدوليون في اجتماع المائدة المستديرة الذي انعقد في بروكسل في آذار/مارس عام ٢٠١٥، ويحظى بموافقة كبيرة بين الناس في غينيا – بيساو.

لذلك نحث جميع أصحاب المصلحة، لا سيما رئيس الجمهورية، ورئيس الجمعية الوطنية، ورئيس الوزراء والأحزاب السياسية على التمسك بمسار الحوار والنظر في إمكانية اعتماد ميثاق استقرار يصب في صالح الأمة. وكما يشير الأمين العام في تقريره الأخير عن غينيا – بيساو، فإن الأمم المتحدة على استعداد لدعم أي مبادرة تهدف إلى تعزيز الاستقرار في هذا البلد، شريطة أن يتحلى قادتها بالإرادة السياسية اللازمة لتحقيق هذه الغاية.

على الرغم من التقدم المحرز في تعزيز الأمن الداخلي، ما زلت أشعر بالقلق إزاء الزيادة في الجريمة المنظمة في البلاد بسبب الأزمة الحالية، وما يصاحب ذلك من ضعف في مؤسسات الدولة. وتبين أعمال السطو المسلح الأخيرة على منزل عضو في الحكومة وعلى مكان إقامة موظفي دولي في الأمم المتحدة مدى تدهور البيئة الأمنية في غينيا – بيساو.

كما يرى الأعضاء، فإن الحالة السياسية في البلد تبعث على القلق، ولا يزال الإبقاء على التزام الأمم المتحدة أمرا ضروريا. ولذلك، أكرر طلب الأمين العام ومؤداه أن يعمل مجلس الأمن على تمديد ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو التي تنتهي في ٢٩ شباط/فبراير، وذلك من أجل تمكين البعثة من مواصلة أنشطتها وبرامج توطيد السلام وسيادة القانون في غينيا – بيساو.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد تروفوادا على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد دي أغيار باتريوتا.

السيد دي أغيار باتريوتا (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أشكركم، سيدي الرئيس، على دعوتي اليوم ومنحي الفرصة لمخاطبة المجلس بوصفي الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو في حضور السيد ميغيل تروفوادا، أنطونيو دي أغيار باتريوتا، رئيس تشكيلة غينيا – بيساو في لجنة بناء السلام. لقد كانت إحاطته الإعلامية الحسنة التوقيت موضع ترحيب ومجدية للمداولات في المستقبل ولقرارات هذا المجلس.

إن المأزق السياسي الحالي في غينيا – بيساو يعج بالتحديات المؤسسية التي لا تزال تؤثر على حياة السكان في غينيا بيساو، وفي نفس الوقت تمنعهم من جني ثمار التقدم وعيش حياة أفضل. منذ آخر مرة قدمت فيها إحاطة إعلامية في المجلس، في ٢٨ أغسطس ٢٠١٥ (انظر S/PV.7514)، صفحة ٣) ما انفكت لجنة بناء السلام تشارك بهمة مع أصحاب المصلحة المعنيين. وقد أصدرت ثلاثة بيانات معربة فيها عن تأييدها لإيجاد حل دائم للأزمة في حين تحمل الجهات الفاعلة السياسية المسؤولية عن الإسراع في مضاعفة جهودها من أجل تمكين البلد من المضي قدما في برنامجه لبناء السلام.

لقد انخرطت شخصيا مع عدد كبير من أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك إدارة الشؤون السياسية في الأمانة العامة للأمم المتحدة، فضلا عن قيادة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو والبلدان في المنطقة. وفي هذا الصدد، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بالسيد تروفوادا على جهوده الجارية لممارسة مساعيه الحميدة، وأن أرحب بالزيارة الأخيرة التي قام بها السيد أولوسيغون أوباسانجو، المبعوث الخاص للجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا الدول، وممثلي

البلدان الناطقة باللغة البرتغالية. نقدر تقديراً كبيرا تعاونها مع لجنة بناء السلام في العمل على ربط خطة بناء السلام في غينيا – بيساو بالأولويات الطويلة الأجل للبلد.

فيما يتعلق بالحالة التي تتكشف أمامنا، تعتقد لجنة بناء السلام، أن فشل الطبقة السياسية في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن القضايا الحاسمة التي يمكنها وضع غينيا – بيساو مرة أخرى على مسار الاستقرار قد أدى إلى فترة مؤسفة وطويلة من عدم اليقين. ومن المؤسف والمخيب للآمال بنفس القدر رى أن عدم تهيئة ظروف مفضية إلى الاستقرار في البلد قد أجبر الشركاء الدوليين على تأخير صرف الموارد المالية الكبيرة التي تعهدوا بتقديمها في شهر أذار/مارس الماضي في بروكسل خلال مؤتمر المانحين لتمويل البرامج الوطنية لبناء السلام. فمن المثبط أن ينحسر الزخم الذي تحقق في العام الماضي في أعقاب مؤتمر المانحين، فالتأخر كثيرا في صرفها ما من شأنه أن يؤدي إلا إلى تدهور الحالة الراهنة في غينيا – بيساو.

مع ذلك، وفي خضم الاضطراب السياسي، ما زلنا نرى إشارات مطمئنة، إذ أن الانقسامات بين السياسيين لم تُترجم إلى أعمال عنف في الشوارع أو في مناطق أالبلاد. ونود أيضا أن نبرز موقف القوات المسلحة واستقلال النظام القضائي، فكلاهما حافظ على احترام النظام الدستوري، فضلا عن دور بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا – بيساو في نزع فتيل احتمال تفجر العنف خلال أوقات التوتر التي شهدها البلد. وفي هذا الصدد، تعتقد لجنة بناء السلام أن من الأهمية بمكان أن يؤيد مجلس الأمن استمرار وجود بعثة الجماعة الاقتصادية إلى ما بعد انتهاء الولاية المسندة إليها في حزيران/يونيه. وأحض أعضاء المجلس والبلدان الأخرى على توفير الدعم السياسي والمالي اللازمين لتمديد ولاية البعثة. إذ أن دعمنا لشعب غينيا – بيساو يؤكد هذه الإشارات، فضلا عن تمكين الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، لا سيما النساء والشباب الذين هم من بين تلك الفئات التي تواصل المطالبة بأن يلتفت ممثلوها المنتخبون إلى مظالمهم والتحلي بالمسؤولية المدنية.

تلتزم لجنة بناء السلام بالعمل مع المجلس لدعم وتعزيز دور الأمم المتحدة والممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو، جنبا إلى جنب مع استمرار وجود البعثة في غينيا – بيساو. من المهم اليوم، أكثر من أي وقت مضى، ضمان وجود متين وفعّال للأمم المتحدة في غينيا – بيساو من أجل تنسيق وتعزيز الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لمساعدة البلد والسلطات والشعب. كذلك نشجع الجهود التي تبذلها الجهات الفاعلة الإقليمية، من قبيل الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا التي ما برحت توضح بشكل متماسك الحاجة الملحة إلى الخروج من المأزق الحالي. علينا الاستمرار في جهودنا المشتركة الهادفة إلى الحيلولة دون جعل الأزمة السياسية تقوض التقدم المحرز حتى الآن.

لأن الحلول للمشاكل المتوطنة في غينيا – بيساو يجب أن يأخذ زمام المبادرة فيها أبناء غينيا – بيساو أنفسهم، فلا يمكن المغالاة في أهمية القيادة والملكية الوطنيتين كحافز على التغيير السياسي. إن الإرادة السياسية والحوار البناء والتوافقي، المقترن بالقيادة الشجاعة كلها لازمة أكثر من أي وقت مضى، حيث كما نعلم، أبناء غينيا بيساو باستطاعتهم ذلك وينبغي تحويلهم إلى قوة مؤثرة تسمو فوق أفعال المفسدين.

لقد بذر أبناء غينيا بيساو بذور النمو الاقتصادي والاجتماعي في غينيا – بيساو باعتمادهم رؤية طويلة الأجل لبناء السلام، والإصلاح المؤسسي. ومن الواضح أن حافزهم على ذلك التخلي عن الأيام المظلمة التي تفشى فيها الفقر وعدم الاستقرار السياسي. يجب عدم تجاهل أو إسكات الصرخة الشعبية من أجل الخيار السيادي المتمثل في العودة إلى الديمقراطية. بل ينبغي التمسك بذلك، ومن هنا نحث

على العمل بحزم. والمجتمع الدولي لديه وظيفة هامة تتمثل في المساعدة على جعل هذه الرؤية واقعا ملموسا. وبغية تحقيق ذلك، يجب علينا أن نكون متماسكين وثابتين في أقوالنا وأفعالنا. ولذلك يتحتم على الشركاء الدوليين أن يعملوا معا، وأن يواصلوا ذلك لفترة طويلة بعد انتهاء الأزمة الحالية.

إن الصعوبات في تحسين الحكم في غينيا – بيساو ينبغي إلا تمنع البلد من المضي قدما في تهيئة الفرص الرئيسية للتنمية. وتعتقد لجنة بناء السلام أن من المهم إيصال رسائل متسقة إلى السلطات الوطنية وأصحاب المصلحة يجري فيها التركيز على بناء الثقة وتهيئة الفرصة للمضي قدما في الإصلاحات. وستشجع لجنة بناء السلام عقد اجتماع لفريق الاتصال الدولي المعني بغينيا – بيساو كفرصة لتعميق الحوار والتعاون بين المجتمع الدولي وحكومة غينيا – بيساو.

أود أن اختتم كلمتي بالقول إن لجنة بناء السلام تعتبر أن من الأهمية البالغة تطوير وتعزيز التعاون والعلاقة مع المجلس. ونقدر عنصر التكامل بين لجنة بناء السلام ومجلس الأمن القادر على معالجة الحالات المشحونة سياسيا. في السياق المحدد لغينيا – بيساو، نرى فرصة لتطبيق التأثير الإيجابي المشترك لإيجاد حل للمأزق الحالي والعمل على تحقيق نتائج تعود بالنفع على بلد بحاجة ماسة إلى ذلك.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السفير باتريوتا على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لممثلة غينيا – بيساو.

السيدة لوبيز بينتو دالفا (غينيا – بيساو) (تكلمت بالإنكليزية): نود أن نهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة المجلس لشهر شباط/فبراير، ونتمنى لكم النجاح في عملكم.

أود أن أتوجه بالشكر بصورة خاصة إلى الأمين العام على تقريره عن غينيا – بيساو (S/2016/141) الذي عُرض من فوره ووقوفه شخصيا على آخر التطورات في بلدي. ونقدر كثيرا العمل الذي يقوم به السيد ميغيل تروفوادا، ممثله الخاص وفريقه ونشيد بذلك العمل. أود أيضا أن أشكر السفير أنطونيو أغيار باتريوتا، الممثل الدائم للبرازيل؛ والسفيرة صوفيا مسكيتا بورغيس، الممثلة الدائمة لتيمور – ليشتي؛ والسفير فودي سيك، الممثل الدائم للسنغال، وهم الرؤساء الذين تولوا رئاسة تشكيلة غينيا – بيساو التابعة للجنة بناء السلام. وأشكر أيضا البلدان الناطقة باللغة البرتغالية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على بياناتهم والمشاركة بشأن غينيا – بيساو.

إن جلسة المجلس لهذا اليوم تنعقد في وقت تواجه فيه غينيا – بيساو أزمة سياسية خطيرة تؤثر على تسيير عمل مؤسسات الدولة بصورة اعتيادية وتعرض للخطر جميع المكاسب التي تحققت بعد الانتخابات العامة التي تمت في عام ٢٠١٤، بما في ذلك النتائج المشجعة للغاية المنبثقة من مؤتمر المائدة المستديرة للمانحين الذي انعقد في بروكسل. كما يمكننا أن نرى، فإن الانتخابات لم تعمل على إنهاء حالة عدم الاستقرار في غينيا – بيساو، والحالة التي تواجهها البلد حاليا تبين ذلك بجلاء. لهذا السبب نناشد المجتمع الدولي أن يظل منخرطا معنا في المساعدة على تعزيز مؤسساتنا والعمل بشكل وثيق أكثر مع السلطات الوطنية وأصحاب المصلحة السياسية لتوجيهنا، من خلال الشروع في حوار مفتوح وصريح، بغية التخفيف من الحالة المتأزمة التي تعرض للخطر السلم والاستقرار.

إن أبناء غينيا بيساو، على الرغم من التوترات القائمة داخل المؤسسات الرئيسية للجمهورية والأحزاب السياسية الرئيسية في البلاد، يتصرفون في جميع أرجاء البلاد على نحو سلمي وهادئ نسبيا، حتى في الوقت الذي يجري فيه مرة أخرى تعليق رفاههم الاجتماعي والاقتصادي وأحلامهم وتطلعاتهم.

ونحن نعلم أنه تقع على كاهلنا المسؤولية الرئيسية عن تحقيق السلام والاستقرار في بلدنا من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والازدهار للجميع. ولكن السكان الذين يعانون منذ مدة طويلة لا يستحقون أن يدفعوا ثمنا باهظا للصعوبات التي صودفت على الطريق الشاق نحو تحقيق السلام في غينيا – بيساو. إنهم يعولون على بقاء المجتمع الدولي منخرطا وعلى عدم تخليه عن غينيا – بيساو.

وبالنسبة لغينيا – بيساو، لم يكن السير على طريق الديمقراطية سهلا. ومع ذلك، نعتقد أن الأزمة الأخيرة، وعلى الرغم من كونها أكثر تعقيدا في بعض النواحي وباهظة التكاليف على شعبنا، تقربنا أكثر إلى الديمقراطية المستقرة التي نسعى إلى تحقيقها. ولا بد من إبراز أن جميع الأطراف المعنية في الأزمة السياسية الحالية ما برحت تتخذ خطوات قانونية لحل خلافاتها من خلال المحاكم الوطنية، ومن الإشادة بذلك. ويمكن القول أن بضعة الإنجازات الديمقراطية هذه تعزى جزئيا لسلسلة من الإصلاحات المؤسسية التي بدأتها الحكومة. وعلى الرغم من جميع الإصلاحات المدرجة في خطة الحكومة، بما في ذلك إصلاح الإدارة العامة والعدالة، لا يزال إصلاح قطاع الأمن يمثل إحدى أولويات الحكومة الملتزمة تماما عن طريق وزارة الدفاع واللجنة التوجيهية لإصلاح قطاع الأمن، المنشأة من أجل تحسين المتابعة والتنفيذ السليم لهذا الإصلاح المهم. وفي هذا الصدد، من الأهمية بمكان أن يفي الشركاء بالتزاماتهم تجاه غينيا – بيساو فيما يتعلق بعملية الإصلاح من خلال توفير الدعم المالي لصندوق المعاشات التقاعدية لتسريح الضباط العسكريين وأفراد الشرطة، فضلا عن المساهمة ماليا في الصندوق الخاص للمتقاعدين من المناضلين السابقين من أجل الحرية.

ولا بد من الإشادة بموقف الجيش خلال الأزمة الأخيرة، وأفضل طريقة لكفالة استمرار ذلك الموقف هي استكمال إصلاح القطاع الأمني لضمان عملية تسريح سلسة وتقاعد كريم أو العودة إلى الحياة المدنية. ونحن مقتنعون بأنه، مع التنفيذ الفعال لجميع الإصلاحات في البلد،ستتمكن غينيا – بيساو حقا من تحقيق السلام والاستقرار اللذين تمس الحاجة إليهما، مما سيساعد على إيجاد بيئة تمكينية لاجتذاب الاستثمار الأجنبي والمحلي، وإيجاد فرص العمل للشباب، وتعزيز تمكين المرأة من خلال المزيد من فرص العمل اللائق، والحد من الفقر، الأمر الذي سيفضي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة لشعوبنا.

وأود أن أشيد أمام المجلس بجمهورية تيمور – ليشتي التي بالرغم من الحالة السياسية الراهنة في غينيا – بيساو، صرفت في الأسبوع الماضي مبلغ ٢٥٠ ٠٠٠ دولار من أجل الحوار الوطني وعملية المصالحة، كجزء من التبرع المعلن في مؤتمر المائدة المستديرة ببروكسل في العام الماضي. وبادرة الوفاء بالتبرع الذي أعلن في بروكسل ينبغي أن يُتبع من جانب أصدقاء غينيا – بيساو وشركائها الآخرين. وفي هذا الصدد، بما أنه سيمر قريبا سنة على انعقاد مؤتمر بروكسل، تعتزم الحكومة عقد اجتماع في بيساو، في أواخر آذار/مارس، من أجل استعراض نتائجه وتقييم أفضل آليات المتابعة لتنفيذه. وبالتالي، فإن الوفاء بالتبرعات المعلنة مهم جدا بالنسبة لنا.

وكانت مشاركة أصدقائنا على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي والمجتمع الدولي بأسره مفيدة للغاية في بناء السلام في غينيا – بيساو. ولهذا السبب، وبالتشاور مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية ومع الرئيسين المشاركين لفريق الاتصال الدولي المعني بغينيا – بيساو، تود الحكومة أن يعقد الاجتماع المقبل للفريق هنا بنيويورك في نهاية آذار/مارس. ونقدر أيما تقدير مشاركة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا – ممثلة برئيسها، رئيس السنغال، جارتنا، والمبعوث الخاص، الرئيس السابق لنيجيريا، فضلا عن رئيس جمهورية غينيا – في جعل الغينيين يتحاورون.

ونشيد بالعمل الذي تضطلع به بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا – بيساو، ونرحب بتجديد ولايتها.

ونناشد جميع شركاء غينيا – بيساو الآخرين أن يقدموا الدعم المالي اللازم للبعثة من أجل مواصلة القيام بالمهمة الهامة المتمثلة في كفالة السلام والأمن في البلد.

ونحن نرحب بتمديد ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو، ونأمل أنه من خلال الدروس المستفادة من الولايات السابقة، ستجلب الولاية المجددة منظورات جديدة لمساعدة غينيا – بيساو على نحو أفضل في جهودها لبناء السلام. وتؤيد حكومة غينيا – بيساو مكتب أمم متحدة متكامل واحد وقوي لبناء السلام في البلد، حيث تتركز جميع الجهود والموارد بغرض المساعدة في الجهود المبذولة لبناء السلام وتحقيق الاستقرار في البلد.

وفي الختام، أود أن أشكر أعضاء المجلس والمجتمع الدولي بأسره على مواصلة تقديم الدعم إلى غينيا – بيساو.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثلة تيمور – ليشتي.

السيدة ميسكيتا بورغيس (تيمور – ليشتي) (تكلمت بالإنكليزية): في البداية، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، بتوليكم الرئاسة لهذا الشهر. أود أن أشكركم أيضا على عقد هذه الجلسة. كما أود أن أشكر السيد ميغيل تروفوادا، الممثل الخاص للأمين العام لغينيا – بيساو، على إحاطته الإعلامية التي قدمها للمجلس، وعلى جهوده الدؤوبة لمساعدة سلطات غينيا – بيساو من أجل حل الأزمة.

يشرفني أن أخاطب المجلس هذا الصباح بالنيابة عن جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، التي تتألف من أنغولا والبرازيل والبرتغال وسان تومي وبرينسيبي، وغينيا الاستوائية، وغينيا – بيساو، وكابو فيردي وموزامبيق، وبلدي تيمور – ليشتي. لقد أحرزت غينيا – بيساو تقدماً كبيراً في الأشهر الأخيرة تحت القيادة الثابتة للسلطات المنتخبة حديثاً.

وتأسف الدول الأعضاء في جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية لحدوث المأزق السياسي الحالي، وما زلنا نشعر بقلق عميق إزاء الحالة الراهنة في غينيا – بيساو. وندعو جميع أصحاب المصلحة – أي الأجهزة السيادية والأحزاب السياسية، والمجتمع المدني، والجهات الأخرى – على الانخراط في حوار سياسي بناء وشامل، مع احترام مبادئ الديمقراطية والدستور. إن الحنكة السياسية ضرورية للمضي قدما بكل من خطة الإصلاح الوطنية وبالمسيرة نحو تحقيق الاستقرار، الأمر الذي يتطلب القيادة والملكية الوطنيتين. وفي هذا الصدد، نسلط الضوء على أن النظام الدستوري، فضلا عن الدور الذي يضطلع به النظام القضائي، لا يزال متمسك به في غينيا – بيساو. ونسلط الضوء أيضا على عدم مشاركة القوات المسلحة. وفي حين أن المسؤولية الحصرية للسلطات في غينيا – بيساو هي حل الأزمة السياسية، من الأهمية بمكان أن تحترم العملية الدستور وسيادة القانون احتراما كاملا. والمأزق الحالي أثر على برنامج الإصلاح الذي تم الشروع به، ولا سيما في قطاعي الأمن والعدالة، وقد توقف لأكثر من ستة أشهر.

وتجسد الخطة الإنمائية الاستراتيجية الوطنية – المعنونة (تيرا رانكا) تطلعات مواطني غينيا – بيساو إلى المزيد من الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك تعزيز سيادة القانون وحماية وتعزيز الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. والوثيقة، المقدمة من الرئيس خوسي ماريو فاز، ورئيس الوزراء السابق دومينغوس سيمويس بيريرا في اجتماع المائدة المستديرة للمانحين ببروكسل في آذار/مارس، حظيت بتأييد الشركاء الدوليين. ومما يبعث على بالغ القلق أن عدم الاستقرار في البلد أجبر الشركاء الدوليين على بتأخير صرف التبرعات المعلنة في آذار/مارس. فمثل هذا التأخير لن يؤثر فحسب على شعب غينيا – بيساو الذي يعاني أصلا من الآثار السلبية جدا من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية.

وندعو المجتمع الدولي إلى مواصلة دعم غينيا – بيساو وشعبها في تنفيذ إصلاحات الدولة وخطط التنمية، مع التشديد على أن المسؤولية الرئيسية عن تحقيق البيئة المستقرة اللازمة للتعاون السياسي والمؤسسي تقع على عاتق الجهات الوطنية صاحبة المصلحة. في الأسبوع الماضي، صرف بلدي مبلغ ٢٥٠ ٠٠٠ دولار وهو الدفعة الأولى من التبرع المعلن في اجتماع المائدة المستديرة ببروكسل، كجزء من الجهود الرامية إلى دعم أنشطة المصالحة الوطنية. وفي تموز/يوليه الماضي، بدأت البرتغال أيضا تنفيذ برنامجها للتعاون الاستراتيجي كمتابعة للتبرع بمبلغ ٤٠ مليون دولار الذي أعلن في اجتماع المائدة المستديرة ببروكسل.

وتود الجماعة الناطقة بالبرتغالية الإقرار بالجهود المتضافرة للمجتمع الدولي الرامية إلى مساعدة غينيا – بيساو في هذه الأزمة. وفي هذا الصدد، نقدر الجهود التي تبذلها لجنة بناء السلام ونشيد بها، ولا سيما جهود السفير دي باتريوتا، رئيس تشكيلة غينيا – بيساو التابعة للجنة بناء السلام.

نرحب أيضا بالجهود التي يبذلها القادة الإقليميون والمنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ونشكر، على وجه الخصوص، الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على الدور الهام الذي تؤديه بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا – بيساو في صون السلام والأمن في غينيا – بيساو. كما نرحب بالزيارة التي قام بها مؤخرا المبعوث الخاص للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، السيد أوباسانجو، ونعرب عن التقدير لكل جهوده. لقد قامت بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا – بيساو بدور بالغ الأهمية في هذا الوقت المتسم بعدم الاستقرار، وتعرب جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية عن تأييدها الكامل لاحتمال تمديد ولايتها. ونشجع البلدان المانحة ومجلس الأمن على توفير ما يكفي من الدعم السياسي والمالي لعمل البعثة.

وفي الواقع فإن هذه لحظة حاسمة بالنسبة لغينيا – بيساو. ومن الأهمية بمكان أن يقف المجتمع الدولي إلى جانب البلد في توطيد الطريق التي تشتد الحاجة إليه.نحو تحقيق الاستقرار والتنمية. ومن المؤكد أن تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في بيساو في شكله الحالي يعرب بحق عن التزام الأمم المتحدة تجاه غينيا – بيساو وشعبها وتواصلها معهم.

في الختام، نغتنم هذه الفرصة لتسليط الضوء على الزيارة التي قام بها مؤخرا وزير الخارجية والتعاون في تيمور – ليشتي الرئيس الحالي لمجلس وزراء جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، سعادة السيد هيرناني كويلهو، والأمين التنفيذي للجماعة الناطقة بالبرتغالية، السفير مورارجي، إلى غينيا – بيساو في الفترة من ١٠ إلى ١٢ شباط/فبراير. وفي هذا الصدد، ندعو إلى التبكير بعقد اجتماع فريق الاتصال الدولي، تماشيا مع الدعوة التي وجهتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في كانون الأول/ديسمبر، من أجل دعم عملية الحوار الوطني لتوطيد السلام والديمقراطية في غينيا – بيساو. ونحن، جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، ما زلنا على استعداد للمساعدة في عقد الاجتماع في آذار/مارس، كما ذكر للتو ممثل غينيا – بيساو.

وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية على استعداد، جنبا إلى جنب مع بقية المجتمع الدولي، لمواصلة تقديم الدعم إلى غينيا – بيساو مع احترام الملكية الوطنية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٠.